

واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت

فواز دهمم الرشيد

أ.د. خالد علي السرحان*

تاريخ قبول البحث 2018/10/6

تاريخ استلام البحث 2018/8/7

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، لتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (65) فقرة، وتم التأكد من صدقها وثباتها، ومن ثم تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من (200) عضو، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تقدير واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت بدرجة متوسطة، وتم استخدام المنهج المسحي الوصفي، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الجنس على المستوى الكلي للأداة وعلى جميع الأبعاد، وأوصت الدراسة في ضوء تلك النتائج بضرورة مواكبة كل ما هو جديد لتطوير الأداء المؤسسي في ضوء مبادئ اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: مبادئ اقتصاد المعرفة، مؤسسات التعليم العالي.

* كلية العلوم التربوية/ الجامعة الأردنية/ الأردن.

The Reality of the Applying the principles of Knowledge Economy in the Institution of Higher Education in the State of Kuwait

Fawaz Dheem AL-Rasheedi

Prof. Khaled Ali AL-Sarhan*

Abstract:

The study aimed at finding out the reality of the applying to principles of knowledge economy in the institution of higher education in the state of Kuwait. To achieve the goal of the study, a questionnaire was developed. It consisted of (65) items. Its validity and reliability were assured. The study sample consisted of (200) Members. The survey descriptive methodology was used. The findings showed that the degree of appreciation of the reality of applying the principles of knowledge economy in the institutions of higher education in the state of Kuwait from the study subject's point of view was medium. There were no significant differences in the degree of appreciation of the reality of applying the principles of knowledge economy in the institutions of higher education in the state of Kuwait attributed to sex variable on the total score. In light of the study results, the researchers recommended the necessity to keep pace with all that is new to the development of institutional performance in light of the principles of the knowledge economy.

Keywords: Principles of Knowledge Economy, Higher Education Institutions.

المقدمة

تُعَدُّ المعرفة أساس نجاح الجامعات وذلك بتحويلها إلى الاقتصاد العالمي الذي يعرف باقتصاد المعرفة ويؤكد على رأس المال الفكري الذي يتوافر في أذهان الأفراد وعقولهم ويعتمد على مقدراتهم وخبراتهم ومهاراتهم أكثر من العناصر التقليدية (الأرض، والمال، والعمل)، وتحول الجامعات إلى مجتمعات معرفية تتكيف مع التغير السريع في البيئة بهدف تمكين الجامعات من إعادة تحديد أهدافها وسياساتها وهندسة عملياتها، سعياً إلى زيادة الاعتراف بالمعرفة بوصفها موجوداً جوهرياً غير ملموس ولكنه محسوس، ووضع تحديات أمام الجامعات للبحث في أفضل السبل لإدارتها بطريقة أكثر نظامية وفاعلية من أجل تشجيع عمليات إيجاد المعرفة وتبادلها ونشرها وتطبيقها التي تؤثر بالإيجاب في تحسين الإنتاجية والتجديد والابتكار والكفاءة وتحسين أفضل العلاقات بين العاملين.

وتأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمة المؤسسات المؤهلة للاقتصاد المعرفي فهي تمتلك بنية معرفية تتضمن العناصر البشرية والتقنية وأشار تقرير البنك الدولي لعام 2010 إلى أن له دوراً رئيساً في تكوين رأس المال البشري. ويحظى التعليم العالي باهتمام بالغ من قبل جميع الدول والمجتمعات لما له من أثر في رقيها وتطورها وتقديمها العلمي ولما يلقي على عاتقه من مهمة تخريج كوادر بشرية من أجل التنمية الوطنية (The World Bank, 2010).

وقد أصبحت الجامعة متعددة الوظائف والمهام بفعل التحولات التي شهدتها القرن العشرون إذ أصبح على رأس مهماتها وأهدافها البحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطويرها وإتاحة فرصة التعليم الجامعي للجماهير لتلبية حاجاتهم الثقافية والمهنية المتجددة (Mahmoud & Ammar, 2009) ومن الأغراض الرئيسة للتعليم الجامعي أنه مسؤول عن إعداد القوى البشرية والقيادات الفكرية والعلمية والأدبية والمهنية بمستوياتها ولجميع قطاعات المجتمع ومؤسساته وله دور مهم في مجال الخدمة العامة في المجتمع والارتقاء به حضارياً والتنشيط الثقافي والفكري العام (Morsi, 2002).

لذلك تعد مؤسسات التعليم العالي الرسمية في دولة الكويت مؤسسات تنظيمية تعاني كغيرها من مشكلات إدارية، وعدم وضوح التعليمات، وعدم امتلاك قنوات اتصال فعالة على المستويين الداخلي، والخارجي، ومحدودية الانفتاح في الإفصاح عن المعلومات على المستويين الداخلي للأفراد العاملين في هذه المؤسسات والخارجي للمستفيدين من خدماتها كمنهج مؤسسي، وهذا يعد وجهاً من أوجه ضعف الاتصال مما يؤدي إلى وجود ظواهر غير مرغوب فيها وانتشارها مثل عدم الوضوح

والغموض في الأدوار وعدم المشاركة في صنع القرارات وتردي فاعلية الاتصال الإداري مما يؤثر سلباً على مدى الانتقال والتحول من المعرفة القائمة على تنمية الإنسان إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الاهتمام بمواكبة الانفجار المعرفي والتقنيات الرقمية والخبرات المهنية والمهارات الواجب توافرها لدى أعضاء هيئة التدريس والعاملين (Tasha, 2015).

وقد تعددت تعريفات اقتصاد المعرفة بتعدد الميادين التي ارتكز عليها واختلاف وجهات النظر في مفهوم المعرفة إذ عرفه (Shammari & Alleithi, 2008) بأنه الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة مستخدماً العقل البشري بتوظيف وسائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية باستخدام الكوادر المؤهلة والمقدرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في المجالات المختلفة، وتتمثل في أن المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها تعد الأساس المهم لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها وتبرز أهميتها أيضاً في الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة (Alian, 2012).

وتتسم المعرفة من الناحية الاقتصادية بخصائص أصبحت تمثل الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة وتتضمن الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار بما يساعد في توليد المعارف المفيدة في شتى المجالات والعمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب من أجل بناء الإنسان الذي يتمتع بالمعارف والمهارات والمقدرات التي تمكنه من العمل بفاعلية واقتدار، وتوفير البيئة التفاعلية المناسبة لذلك وتأمين بنية تقنية مناسبة (Al-Athari & Al-Daghmi, 2010).

ولقد ركز الأنموذج الأمريكي على تطوير أساليب وآليات تقويم ومساءلة في مختلف جوانب العملية التعليمية ومؤسساتها وذلك من أجل جعل التعليم والتعلم والأداء بمؤسسات التعليم على مستوى عالٍ من الكفاءة. وعلى مستوى قياس الأداء المؤسسي وتقويمه. يجري تطوير مبدأ المحاسبة والمساءلة وتعميقه وربط الثواب والعقاب بالنتائج والإنجازات للمؤسسات والأفراد العاملين فيها (Qaryuti, 2009).

مشكلة الدراسة

من خلال إطلاع الباحثين على نتائج الدراسات السابقة والأدب التربوي الحديث وجد أن هناك اهتماماً كبيراً بتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة وتوظيفها في مؤسسات التعليم الجامعي، إلا أنه وعلى الرغم من تلك الجهود برزت عديد من التحديات والمشكلات التي أضعفت تلك الجهود وجعلت هناك قصوراً في توظيف اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، كما لم يقدّم الباحثون بأي تصورات منهجية نحو تطبيق مثالي لاقتصاد المعرفة في المؤسسات الجامعية لحل تلك المشكلات.

ويرى الباحثان وفقاً لمجموعة من التقارير الدولية والمحلية المتعلقة بالتعليم العالي في دولة الكويت وجود مشكلات جليلة يعاني منها التعليم العالي في الكويت كالتقرير الدولي حول التعليم في الكويت، وتقارير جمعية الشفافية الكويتية، وأن هناك مجموعة من التحديات تتعلق بالتعليم العالي منها: إن الرؤية المستقبلية للكويت تتطلب قطاعاً جامعياً على مستوى عالٍ من الجودة والكفاءة يفرز مخرجات وخريجين متمكنين من ذوي المواهب الحقيقية، إلا أن الوضع الحالي يشكل واحداً من أدنى مستويات المشاركة في التعليم العالي الذي تصاحبه علامة استفهام بشأن جودة التعليم العالي وكفاءته، كما إن معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الكويت ما زالت قليلة مقارنة مع وضعها الاقتصادي وعدم توفير الإدارة لمتطلبات العمل الأكاديمي والإشراف المركزي على مؤسسات التعليم العالي وتفتشي الواسطة والروتين في إنجاز المعاملات، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة.

هدف الدراسة وأسئلتها

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الأوساط الحسابية لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغير الجنس؟

أهمية الدراسة

يؤمل أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة الجهات الآتية:

1. أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال الاستفادة من التطوير والتحسين والتجديد المستمر، ومعرفة مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لإصلاحها.

2. مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تطوير أعضاء هيئة التدريس، وتطبيق أفضل الاستراتيجيات، لتحسين جودة المخرجات لمجاراة متطلبات سوق العمل.
3. الخبراء، وذلك من خلال تقديم العون لصناع القرار في مؤسسات التعليم العالي، إذ تكون عوناً لهم باتخاذ القرارات المناسبة للارتقاء بالعملية التعليمية.
4. الباحثون، وذلك من خلال الاستفادة من الأدب النظري ونتائج هذه الدراسة.

مصطلحات الدراسة

تضمنت هذه الدراسة المصطلح الآتي:

اقتصاد المعرفة: الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإتشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعلم، والتطبيق، والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة (Najem, 2005).
ويعرف إجرائياً بأنه: الاقتصاد الذي يعتمد على صناعة، المعرفة وإنتاجها، وتداولها، وتقييمها، من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة بالآتي:

- **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت
- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت.
- **الحدود الزمانية:** تتحدد نتائج هذه الدراسة بالسياق الزمني الذي أجريت فيه، وهو العام الدراسي (2017 / 2018).

الدراسات السابقة

تضمن هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وهو تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت. وتم تقسيمها إلى دراسات عربية وأجنبية، تالياً عرضها وفق تسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث، وذلك كالآتي:

أ. الدراسات العربية

أجرى الصمادي (Al-Smadi, 2012) دراسة هدفت الكشف عن إمكانية تطبيق جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن لمبادئ اقتصاد المعرفة، وتكونت عينة الدراسة من (45) قائداً

أكاديمياً، وقد تم إعداد استبانة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن إمكانية تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في جامعة نورة كانت عالية على مجالي (التخطيط، والبيئة التحتية) في حين كانت إمكانية التطبيق لمجال (مخرجات التعليم) متوسطة، ومن جهة أخرى كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس، والمؤهل العلمي في حين لم تظهر فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة.

وأجرى محمد (Mohammed, 2016) دراسة هدفت التعرف إلى الواضع الراهن لتطبيق مؤسسات التعليم العالي لمفاهيم اقتصاد المعرفة في تنمية المجتمع فضلاً عن تعرف التحديات الراهنة التي تؤثر في تكامل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع مع تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الواقع القائم لتلبية حاجات المجتمع استناداً إلى مفاهيم اقتصاد المعرفة، وتكونت عينة الدراسة من (35) عضو هيئة تدريس ببعض الجامعات الحكومية بولاية الخرطوم، وتم إعداد استبانة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الواضع الراهن لتطبيق مفاهيم اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في السودان، يغلب عليه قصور في الأبعاد الجوهرية لتطبيق هذه المفاهيم وفقاً للمعايير العالمية، وأن مؤسسات التعليم العالي في السودان تسهم لحد ما في المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية، لكنها لا ترتقي بهذا الإسهام في تلازم يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية المتسارعة.

أجرى الشمري (Shammari, 2016) دراسة هدفت التعرف إلى مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعوقات وسبل التحسين، وتكونت عينة الدراسة من (603) أعضاء هيئة تدريس من أكثر من جامعة سعودية مثل جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة القصيم وجامعة حائل وجامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية، وتم تطبيق الاستبيان لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، إذ جاء بهذا الترتيب مجال عضو هيئة التدريس في الرتبة الأولى، يليه مجال تجهيز البنية التحتية يليه مجال التدريس الجامعي، كما أظهرت الدراسة أن هناك (34) معيقاً لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية إذ احتل مجال التدريس الجامعي الرتبة الأولى وجاء مجال البحث العلمي ومجال خدمة المجتمع والشاركة المجتمعية في الرتبة الثانية ومجال القيادة الجامعة في الرتبة الثالثة بأربعة معوقات ومجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي بثلاثة معوقات بينما احتل مجال تجهيز البنية التحتية ومجال عضو هيئة

التدريس الرتبة الأخيرة بمعيقين لكل منهما، إن من أهم سبل التحسين المقترحة من عينة المقابلة هي تحديث البرامج التعليمية في الجامعات لتلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية التي تواكب التغيرات المتسارعة.

أجرى العنزي (Al-Anzi, 2017) دراسة هدفت إلى اقتراح تصور لتطوير الأداء الوظيفي للمدرسين التربويين في المملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي التطويري، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة إذ تكونت من (770) مديراً ومعلماء، وأظهرت نتائج الدراسة بأن الأداء الوظيفي للمدرسين التربويين في المملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر قادة المدارس ومعلميها جاء بدرجة متوسطة، و عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيري الخبرة والمركز الوظيفي.

ب. الدراسات الأجنبية

أجرى ديلي (Dailey, 2006) دراسة هدفت التعرف إلى تأثيرات التخصص على تطوير مقدرات اقتصاد المعرفة لدى خريجي الكليات الجامعية، وتكونت عينة الدراسة من (14) ألف خريج من الكليات والجامعات وأستخدم التحليل الهرمي المتعدد لتحقيق هدف الدراسة، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك تبايناً في الكفاءات يعزى لتخصص الكليات التطبيقية دون النظرية والمحقة للاقتصاد المعرفي، وإلى أن التخصص المهني التقني له دور مهم في التوظيف مستقبلاً في سوق العمل وإلى أن التعلم مدى الحياة هو من أهم الكفايات المطلوبة لعصر اقتصاد المعرفة وإلى وجود تأثير إيجابي للعمل لصالح حل المشكلات المعرفية في نجاح الفرد في حقول الإدارة والاقتصاد.

أجرت شويحات (Shweihat, 2016) دراسة هدفت تعرف درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها لدى معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في محافظة جرش في الأردن، تم استخدام المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، إذ تكونت عينة الدراسة من (545) معلماً ومعلمة، وتكونت أداة الدراسة من (61) فقرة موزعة على خمسة مجالات، أظهرت نتائج الدراسة أن درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة جاءت بدرجة مرتفعة، في حين أن درجة تطبيقها جاءت بدرجة متوسطة، وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة ودرجة تطبيقها، ولصالح درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة.

أجرى عيد (Eid, 2017) دراسة هدفت إلى إيجاد إستراتيجية لتأهيل الموارد البشرية لتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء استخدام مدخل التعليم المستمر، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك من خلال استعراض الأدبيات التي تناولت متغيرات الدراسة بالنقد والتحليل لاستخلاص العناصر التي تحقق أهداف الدراسة.

أجرى العزيمي والحداوي (Alazizi & Alhudabe, 2018) دراسة للتعرف إلى واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية الحكومية، والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة أستخدم المنهج الوصفي، وتم استخدام الإستبانة وسيلة لجمع المعلومات إذ تكونت من أربعة مجالات وهي: البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة، وأظهرت نتائج الدراسة إن تقديرات واقع اقتصاد المعرفة بجامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها جاءت بدرجة منخفضة جداً في جميع المجالات باستثناء مجال التعليم والتدريب فقد جاء بتقدير منخفض، ووجود فروق دالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة لصالح الجامعات الخاصة.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

يتضح من خلال ما تم استعراضه من الدراسات السابقة، أن مبادئ اقتصاد المعرفة حظيت باهتمام الباحثين عربياً وأجنبياً، وتتصل هذه الدراسات بموضوع الدراسة الراهنة اتصالاً وثيقاً ومباشراً، إذ أن تلك الدراسات في مجملها يمكن عدّها إحدى الركائز الأساسية التي انطلقت من خلالها بعض تساؤلات الدراسة الراهنة، كما أسهمت في بلورة عديد من مفاهيمها ومصطلحاتها، وبناء إطارها النظري. وتم التعرف من خلال تلك الدراسات إلى ما يأتي:

- تباين تلك الدراسات في أهدافها، وذلك تبعاً لاختلاف وجهات نظر الباحثين إلى المشكلة.
- اعتماد معظم الدراسات السابقة على الاستبانة، كأداة لتحقيق أهدافها كونها الأنسب لطبيعة الدراسة.
- تشابهت الدراسات السابقة في إجراءاتها من حيث العينة وطريقة اختيارها، والأداة وكيفية بنائها، وصدقها وثباتها.

ولقد أفاد اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة، وفي اختيار عينة الدراسة، والتحليل الإحصائي المناسب وفقاً لأسئلة الدراسة. كما ساعدت الدراسات السابقة الباحثين

في بناء الأدب النظري والاهتداء إلى مصادر ومراجع وبحوث ودراسات لم يطلع عليها الباحثان من قبل مما زاد في مستوى الوعي بالموضوع.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها موضوع مبادئ اقتصاد المعرفة، إلا إنها اختلفت في الهدف، ومجتمع الدراسة، وعينته.

الطريقة والإجراءات

تم استخدام المنهج المسحي الوصفي.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الكويتية والبالغ عددهم (1570) عضواً، (وزارة التعليم العالي، 2018). ويبين الجدول (1) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق للجنس:

الجدول(1) توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس

المتغير	العدد
الجنس	ذكور 1100
	إناث 470
المجموع	1570

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، وقام الباحثان بمسح آراء عينة الدراسة، وذلك بتوزيع الأداة (الاستبانة) على أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات، والبالغ عددهم (200) عضو، وتم استرداد (185) استبانة بنسبة (92.5%) من مجموع الاستبانات الكلي، ويوضح الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الجنس.

الجدول(2) توزيع عينة الدراسة في الجامعات الكويتية

المتغير	العدد	عدد المسترجع
الجنس	ذكور 124	115
	إناث 76	70
المجموع	200	185

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطوير استبانة تهدف التعرف إلى واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، من خلال الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة مثل دراسة محمد (Mohammed,2016)، ودراسة الشمري (Shammari,2016)

وتم بواسطتها جمع المعلومات عن واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وتم صياغة فقرات الأداة، وإعدادها في صورتها الأولية، وبعد التحكيم تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية من (65) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وهي: مجال الابتكار (البحث والتطوير) وعدد فقراته (16)، مجال التعليم والتدريب وعدد فقراته (17)، مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدد فقراته (15)، ومجال الحاكمية الرشيدة وعدد فقراته (17).

صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم اعتماد طريقة صدق المحتوى، إذ تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية والمكونة من (68) فقرة على (10) محكمين من أساتذة الجامعات في تخصصات الإدارة التربوية وأصول التربية من الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة الكويت، إذ طلب منهم قراءة بنود فقرات الاستبانة، من أجل إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مدى سلامة الفقرات من حيث وضوحها، وصياغتها اللغوية، وانتمائها للمجال الذي وضعت فيه. وقد قام الباحثان بالأخذ بجميع الملاحظات، وتعديل الفقرات وإضافة الفقرات المقترحة من قبل المحكمين، حتى خرجت أداة الدراسة بصورتها النهائية إذ تكونت من (65) فقرة.

ثبات الأداة

استخدام الباحثان معامل الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، لاستخراج درجة ثبات أداة الدراسة حسب المجالات، ويبين الجدول (3) معاملات الثبات لمجالات الدراسة، وهي كالآتي:

الجدول (3) قيم معاملات الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا لكل مجال

المجال	الاتساق الداخلي
الابتكار	0.95
التدريب والتعليم	0.94
تكنولوجيا المعلومات	0.93
الحاكمية الرشيدة	0.94

وقد تراوحت معاملات الثبات ما بين (0.93 – 0.95) وتعد هذه المعاملات مقبولة لأغراض الدراسة، ويمكن الاعتماد عليها في تفسير النتائج الواردة عنها.

نتائج الدراسة ومناقشتها

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نص على: "ما واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟" للإجابة عن هذا

السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لجميع مجالات الاستبانة، ولكل مجال ولكل فقرة، والجداول (4، 5، 6، 7، 8) تبين نتائج ذلك. وعلى النحو الآتي:

المجالات

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت مرتبة تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	الابتكار	2.74	0.74	1	متوسطة
4	الحاكمية الرشيدة	2.70	0.79	2	متوسطة
3	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.65	0.76	3	متوسطة
2	التعليم والتدريب	2.65	0.71	3	متوسطة
	المجموع الكلي	2.69	0.68	---	متوسطة

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (4) أن درجة تقدير واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط العام (2.69) وبانحراف معياري (0.68) وهي قيمة أقل من الواحد صحيح، مما يعني تجانس أفراد مجتمع الدراسة في تقديرهم لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وتشير هذه النتيجة إلى أن هذا الواقع لم يصل إلى المستوى المطلوب، وإلى وجود ضعف في استخدام هذه المجالات كونهم يفتقدون المعرفة الكافية في أهمية هذه المجالات لتحقيق مبادئ اقتصاد المعرفة. وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الشمري (Shammari, 2016) واختلفت مع دراسة صمادي (Al-Smadi, 2012) وحصل مجال الابتكار على الرتبة الأولى.

وللوقوف بصورة تفصيلية على واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، فقد تم تناولها حسب المجالات، وعلى النحو الآتي:

المجال الأول: مجال الابتكار

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة للفقرات المتعلقة بمجال الابتكار

مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	وجود خطة إستراتيجية للبحوث العلمية	3.01	0.99	1	متوسطة
8	تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس البحثية	2.94	1.19	2	متوسطة
4	تطوير المناهج الدراسية في كل ما هو ضروري متعلق بتطوير تعليم الاقتصاد المعرفي في التعليم العالي	2.87	0.98	3	متوسطة

الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2020.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
2	توفير متطلبات البحث العلمي بهدف تطويره	2.83	1.06	4	متوسطة
11	إصدار مجلات علمية محكمة في كافة التخصصات بشكل دوري	2.79	1.05	5	متوسطة
9	تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات البحثية المجتمعية	2.77	0.93	6	متوسطة
6	تشجيع البحوث العلمية في كافة القضايا المرتبطة بالاقتصاد المعرفي	2.76	1.05	7	متوسطة
7	تعزيز ذوي الأفكار الإبداعية	2.74	1.01	8	متوسطة
13	توفير المناخ العلمي المناسب لإنتاج المعرفة	2.74	0.88	8	متوسطة
3	استحداث تخصصات جديدة مرتبطة باقتصاد المعرفة	2.71	0.02	10	متوسطة
12	تشجيع الجامعات على توفير سبل تبني الأعمال الابتكارية	2.70	0.91	11	متوسطة
10	تركيز على البحوث التي تهتم بقضايا احتياجات المجتمع	2.70	0.93	11	متوسطة
16	إنشاء مراكز بحثية تابعة للجامعة هدفها تطبيق المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد المعرفي	2.63	0.93	13	متوسطة
5	إنشاء برامج بحثية تتعلق بالاقتصاد المعرفي والتعليم من أجل التنمية المستدامة	2.61	1.04	14	متوسطة
14	الحرص على استمرار التحسين لتطوير جودة التعليم	2.61	1.00	14	متوسطة
15	الاهتمام بعمل مشاريع مرتبطة بالاقتصاد المعرفي لطلبة الجامعة	2.56	1.04	16	متوسطة
	المجال الكلي	2.74	0.74	---	متوسطة

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (5) أن واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مجال الابتكار، جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (0.74) وهي قيمة أقل من الواحد صحيح مما يعني تجانس أفراد مجتمع الدراسة في تقديرهم لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، في مجال الابتكار.

وفيما يتعلق بترتيب كل عبارة من العبارات الدالة على واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لمجال الابتكار فقد جاءت جميع العبارات بدرجة تقدير متوسطة، إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية (2.56 - 3.01). وجاءت الفقرة (1) والتي تنص على "وجود خطة إستراتيجية للبحوث العلمية" بالرتبة الأولى، وقد يعزى ذلك إلى الأهمية المعطاة للجانب الاستراتيجي كونه الجانب التطبيقي الذي يهتم بمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع المستقبلية، فضلاً عن الخبرات والأساليب التي تهدف لتنمية مهارة الأسلوب العلمي في التفكير. وجاءت بالرتبة الأخيرة الفقرة (15) والتي تنص على "الاهتمام بعمل مشاريع مرتبطة بالاقتصاد المعرفي لطلبة الجامعة". وقد يعزى ذلك إلى قلة وجود الموارد المالية والمادية والتكنولوجية للقيام بذلك فضلاً عن قلة وجود الوقت الكافي نتيجة زيادة الأعباء الوظيفية الملقاة على عاتقهم وقد اختلفت هذه الدراسة مع دراسة (Alazizi & Alhudabe, 2018).

المجال الثاني: مجال الحاكمية الرشيدة

لبيان درجة تقدير فقرات هذا المجال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (6) يبين ذلك.

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة للفقرات المتعلقة بمجال الحاكمية الرشيدة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
13	وجود نظام لتقييم أداء البرامج والكليات في الجامعة	2.85	0.96	1	متوسطة
11	تتعامل الجامعة بشفافية مع أدائها (المالي والإداري والتعليمي)	2.82	1.04	2	متوسطة
10	تطوير الهيكل التنظيمي للجامعة	2.81	1.01	3	متوسطة
8	وجود أنظمة عادلة للرواتب والتعيين والترقية	2.81	0.87	3	متوسطة
9	تعمل قيادة الجامعة على تطوير سمعة مؤسستها	2.80	0.94	5	متوسطة
12	مراعاة العدالة والموضوعية في تطبيق الأنظمة	2.75	1.12	6	متوسطة
16	إشراك الجامعة مع بعض الخبراء من مؤسسات المجتمع المحلي في لجان تطوير برامجها	2.70	0.94	7	متوسطة
6	يزيد تطبيق الحاكمية من فاعلية اتخاذ القرار	2.66	1.10	8	متوسطة
3	تسهم الإجراءات والممارسات على منع تضارب المصالح بين المصلحة الشخصية والعامة	2.64	1.04	9	متوسطة
4	تطبيق سياسات وتعليمات واضحة لنشر المعلومات وحقوق الحصول عليها	2.64	0.94	9	متوسطة
17	سيادة التعامل الديمقراطي بين الإدارة وجميع العاملين فيها	2.59	0.88	11	متوسطة
5	تطبيق نظام المساءلة على المستويين (الفردى والجماعى)	2.55	0.91	12	متوسطة
15	وجود مراكز علمية بالجامعة تهتم بتطوير أدائها في ضوء مستجدات العصر	2.55	0.91	12	متوسطة
7	وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات (الإدارية والأكاديمية)	2.53	0.91	14	متوسطة
1	وجود خطة إستراتيجية معلنة للجامعة	2.52	0.97	15	متوسطة
14	توجد مراكز خدمية تابعة للجامعة موجهة نحو خدمة المجتمع	2.49	1.18	16	متوسطة
2	وجود مدونة للسلوك معروفة ومطبقة على (العاملين والطلبة)	2.43	0.93	17	متوسطة
	المجال الكلى	2.70	0.79	---	متوسطة

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (6) أن واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مجال الحاكمية الرشيدة، جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.70) وانحراف معياري (0.79) وهي قيمة أقل من الواحد صحيح مما يعني تجانس أفراد مجتمع الدراسة في تقديرهم لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، في مجال الحاكمية الرشيدة.

وفيما يتعلق بترتيب كل عبارة من العبارات الدالة على واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لمجال الحاكمية الرشيدة فقد جاءت جميع العبارات بدرجة تقدير متوسطة، إذ تراوحت متوسطاتها

الحسابية ما بين (2.43- 2.85). وجاءت الفقرة (13) والتي تنص على " وجود نظام لتقييم أداء البرامج والكليات في الجامعة " بالرتبة الأولى، وقد يعزى ذلك إلى شعورهم وثقتهم بعدالة التقييم ومعايير المطبقة عليهم مما يجعلهم يؤدون الأعمال بكفاءة أعلى لتواكب اقتصاد المعرفة، وجاءت بالرتبة الأخيرة الفقرة (2) والتي تنص على " وجود مدونة للسلوك معروفة ومطبقة على (العاملين والطلبة)". وقد يعزى ذلك إلى قلة تطبيق هذه المدونة وتفعيلها وإلزام الجميع بها. وقد اختلفت هذه الدراسة مع دراسة (Alazizi & Alhudabe, 2018).

المجال الثالث: مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لبيان درجة تقدير فقرات هذا المجال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (7) يبين ذلك.

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة للفقرات المتعلقة بمجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
14	وضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.90	1.01	1	متوسطة
9	توفر الإدارة التدريب اللازم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الجامعة	2.85	1.13	2	متوسطة
15	استخدام التواصل الالكتروني من اجل تسهيل التفاعل الوظيفي	2.72	1.07	3	متوسطة
6	تمتلك الجامعة موقعاً الكترونياً يوفر قواعد معلوماتية محدثة عن أنشطتها	2.71	1.01	4	متوسطة
3	تسهم في نقل الطالب إلى مجتمع تقني متقدم	2.67	1.13	5	متوسطة
4	تشجع على التواصل مع مصادر المعرفة العالمية	2.66	1.08	6	متوسطة
5	توفر خدمة الانترنت في جميع المرافق	2.65	1.06	7	متوسطة
8	توفر الجامعة مصادر (التعلم والتعليم) الالكتروني في جميع التخصصات	2.65	0.96	7	متوسطة
2	تساعد على تنمية مهارات التفكير العليا	2.63	1.06	9	متوسطة
7	توفر قواعد بيانات الكترونية للبحوث والمراجع العلمية	2.59	1.03	10	متوسطة
13	نشر الجامعة مجلات الكترونية علمية محكمة على الموقع	2.57	0.93	11	متوسطة
1	تساعد على اختصار الوقت والجهد	2.52	0.96	12	متوسطة
10	استخدام الطلبة الانترنت في (التعلم والبحث)	2.51	0.86	13	متوسطة
12	تسيير الجامعة لعملياتها (الإدارية والأكاديمية) الكترونياً	2.48	1.12	14	متوسطة
11	توظف الجامعة أنظمة المعلومات في مجال (التدريس والبحث العلمي)	2.48	0.98	14	متوسطة
	المجال الكلي	2.65	0.76	---	متوسطة

يُلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (7) أن واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.65) وانحراف معياري

(0.76) وهي قيمة اقل من الواحد صحيح مما يعني تجانس أفراد مجتمع الدراسة في تقديرهم لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفيما يتعلق بترتيب كل عبارة من العبارات الدالة على واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد جاءت جميع العبارات بدرجة تقدير متوسطة، إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (2.48-2.90). وجاءت الفقرة (14) والتي تنص على "وضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" بالترتبة الأولى، وقد يعزى ذلك إلى بدء الاهتمام بسرعة انتشار هذه المعرفة وتوفير وإلزام بعض الجهات المعنية بذلك لتنمية ثقافتها المؤسسية وتطويرها وتعزيزها، وجاءت بالترتبة الأخيرة الفقرة (11) والتي تنص على "توظيف الجامعة أنظمة المعلومات في مجال (التدريس والبحث العلمي)". وقد يعزى ذلك إلى كونهم يفتقدون المعرفة الكافية في أهمية استخدام هذه الأنظمة، وإنهم يلجؤون إلى استخدام أسهل الطرق.

المجال الرابع: مجال التعليم والتدريب

لبيان درجة تقدير فقرات هذا المجال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (8) يبين ذلك.

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتبة والدرجة لل فقرات المتعلقة بمجال التعليم

والتدريب مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
7	وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات (الإدارية والأكاديمية)	2.91	1.14	1	متوسطة
3	تسهم الإجراءات والممارسات على منع تضارب المصالح بين المصلحة الشخصية والعامة	2.91	1.12	1	متوسطة
5	تطبيق نظام المساءلة على المستويين (الفردى والجماعى)	2.90	1.10	3	متوسطة
9	تعمل قيادة الجامعة على تطوير سمعة مؤسستها	2.88	1.06	4	متوسطة
6	يزيد تطبيق الحاكمية من فاعلية اتخاذ القرار	2.86	1.22	5	متوسطة
16	إشراك الجامعة مع بعض الخبراء من مؤسسات المجتمع المحلى في لجان تطوير برامجها	2.83	1.13	6	متوسطة
12	مراعاة العدالة والموضوعية في تطبيق الأنظمة	2.77	1.02	7	متوسطة
4	تطبيق سياسات وتعليمات واضحة لنشر المعلومات وحقوق الحصول عليها	2.76	1.08	8	متوسطة
8	وجود أنظمة عادلة للرواتب والتعيين والترقية	2.75	1.00	9	متوسطة
13	وجود نظام لتقييم أداء البرامج والكليات في الجامعة	2.72	1.02	10	متوسطة
15	وجود مراكز علمية بالجامعة تهتم بتطوير أدائها في ضوء	2.71	1.10	11	متوسطة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	مستجدات العصر				
11	تتعامل الجامعة بشفافية مع أدائها (المالي والإداري والتعليمي)	2.66	1.07	12	متوسطة
10	تطوير الهيكل التنظيمي للجامعة	2.66	1.05	12	متوسطة
2	وجود مدونة للسلوك معروفة ومطبقة على (العاملين والطلبة)	2.65	1.18	14	متوسطة
14	توجد مراكز خدمية تابعة للجامعة موجهة نحو خدمة المجتمع	2.65	1.05	14	متوسطة
1	وجود خطة إستراتيجية معلنة للجامعة	2.53	0.98	16	متوسطة
17	سيادة التعامل الديمقراطي بين الإدارة وجميع العاملين فيها	2.07	0.98	17	منخفضة
	المجال الكلي	2.65	0.71	---	متوسطة

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (8) أن واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مجال التعليم والتدريب، جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.65) وانحراف معياري (0.71) وهي قيمة أقل من الواحد صحيح مما يعني تجانس أفراد مجتمع الدراسة في تقديرهم لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، في مجال التعليم والتدريب.

وفيما يتعلق بترتيب كل عبارة من العبارات الدالة على واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة لمجال التعليم والتدريب فقد جاءت جميع العبارات بدرجة تقدير متوسطة باستثناء فقرة واحدة جاءت بدرجة منخفضة، إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (2.07 - 2.91). وجاءت الفقرة (7) والتي تنص على "وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات (الإدارية والأكاديمية)" بالرتبة الأولى، وقد يعزى ذلك إلى وجود نسبة كبيرة قد تلقوا التدريب اللازم لذلك ولقناعتهم بأن استخدام هذه الصلاحيات ضمن اللوائح الموجودة يجعل عملهم أكثر متعة، وجاءت بالرتبة الأخيرة الفقرة (17) والتي تنص على سيادة التعامل الديمقراطي بين الإدارة وجميع العاملين فيها". وقد يعزى ذلك إلى قلة الاتصال والتواصل بينهم نتيجة الأعمال التي تستهلك جل وقتهم. وقد اختلفت هذه الدراسة مع دراسة (Alazizi & Alhudabe, 2018).

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الأوساط الحسابية لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتغير الجنس؟" تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار ت (t-test) لمستوى متغير الدراسة، ويبين الجدول (9) ذلك.

الجدول (9) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة

المجال	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الابتكار	ذكر	2.81	.73	1.662	184	0.81
	أنثى	2.63	.76			
التعليم والتدريب	ذكر	2.68	.66	0.626	184	0.24
	أنثى	2.61	.79			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ذكر	2.64	.71	0.252	184	0.20
	أنثى	2.67	.84			
الحاكمية الرشيدة	ذكر	2.69	.71	0.588	184	0.20
	أنثى	2.76	.91			
المستوى الكلي		2.70	.62	0.373	184	0.28
	أنثى	2.66	.77			

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي تعزى لمتغير الجنس على المستوى الكلي للأداة وعلى جميع الأبعاد، مما يعني أن هناك توازناً في تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، وإلى خبرتهم المتقاربة إلى حد ما سواء أكانوا ذكورا أم إناثا، وقد اختلفت مع دراسة الصمادي (Al-Smadi, 2012).

التوصيات

يعرض الباحثان فيما يأتي مجموعة من التوصيات التي انبثقت من نتائج الدراسة:

1. أشارت نتائج الدراسة في سؤالها الأول إلى أن واقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت جاء متوسطاً، وعليه يوصي الباحثان بضرورة مواكبة كل ما هو جديد لتطوير الأداء المؤسسي في ضوء مبادئ اقتصاد المعرفة.
2. أشارت نتائج السؤال الثاني إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي تعزى للجنس، وعليه يوصي الباحثان بضرورة عقد الدورات التثقيفية نحو مبادئ اقتصاد المعرفة بما يسهم في تحسين أداء الجامعات.

References:

- Al- Qaryuti, Ali (2009). The Requirements of Educational Transformation in Future Schools in Saudi Arabia in Light of the Challenges of the Knowledge Economy (Proposed Concept),

- Unpublished Doctoral Dissertation, Umm Al Qura University, Makkah Al Mukarramah, Saudi Arabia.
- Al-Anzi, Raif (2017). **A Proposal for Developing the Functional Performance of Educational Supervisors in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of the Knowledge Economy**, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Jordan, Amman, Jordan.
- Al-Athari, Adnan & Al-Daghmi, Huda(2010). **The Knowledge Economy and its Implications for Human Development**, Amman: Dar Jarir Publishing and Distribution.
- Alazizi, M& alhudabe, D (2018). The Current Situation of Knowledge Economy at Yemeni Universities from Academic Staff Perspectives: A field Study at Sana'a University and University of Science and Technology, *Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education*, 11(1), 97-125.
- Alian, Rabhi (2012). **Knowledge Economy**, Amman: Dar Al Safa.
- Al-Smadi, Hisham (2012). The degree of application of the principles of knowledge economy at the University of Princess Noura bint Abdul Rahman from the point of view of faculty members, *Saudi Journal of Higher Education*, Saudi Arabia, 3(6), 76-93.
- Dailey, T (2006), **Effects of college major and context on 21 st century knowledge economy competencies**, DAI, UMI 3248953.
- Eid, F (2017). Qualifying Human Resources for Building a Knowledge Economy in Arab Countries through Continuing Education, *Journal of Arts & Social Sciences (JASS)*, 8(2), 129-148.
- Mahmoud, Youssef & Ammar, Hamid (2009). **For new visions for the development of university education**, Cairo: Egyptian Dar.
- Mohammed, Abdel Moneim (2016). Concepts of the Knowledge Economy in Higher Education Institutions and Their Role in the Development of Sudanese Society: A Future Perspective, *Jerash Journal for Research and Studies*, Jordan, 7(1), 55-73.
- Morsi, Mohammed (2002). **Contemporary University Education and Teaching Methods**, Cairo: The World of Books.
- Najem, Abboud (2005). **Knowledge Management - Concepts and Strategies**, 2nd ed, Amman: Al Warraq Publishing and Distribution.
- Shammari, Hashim & Alleithi, Nadia (2008). **Knowledge Economy**, Amman: Dar Safa for Publishing and Distribution.

- Shammari, Khaled (2016). **Availability of Knowledge Economy Requirements in Saudi Universities: Obstacles and Improvements**, Unpublished Doctoral Dissertation, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
- Shweihat, S (2016). The Assimilation Degree of the Principles of Knowledge Economy and their Implementation of Public Schools Secondary Teachers in Jerash Governorate in Jordan. **An-Najah University Journal for Research**, 30(10).
- Tasha, Ghneim (2015). Effectiveness of Administrative Communication in the Academic Departments of the Official Higher Education Institutions in the State of Kuwait from the Perspective of the Faculty Members, **Jerash Journal for Research and Studies**, Jordan, 6(2), 25-42.
- The World Bank in cooperation with the Organization for Economic Cooperation and Development (2010). **Higher education in Egypt**, reviews of higher education policies.